

BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcsl.org.uk

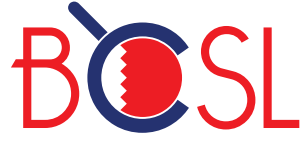


مرتكزات المشروع التغيري في البحرين

26 أغسطس 2014



سعيد الشهابي
(باحث بحريني)



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

مرتكزات المشروع التغييري في البحرين

26 أغسطس 2014

التوسع تدريجياً، خصوصاً بعد أن ظهرت ملامح اتجاهين مختلفين ليس في السقوف السياسية فحسب، بل في النهج الحركي ودوائر التحرك ومدى المواجهة مع العائلة الحاكمة. بمعنى أنه في الوقت الذي كان التوجه الثوري يتجاوز الأعراف في تصديه للحكم العائلي، التزمت المعارضة السياسية المتمثلة أساساً بوضع جمعيات سياسية تنصدرها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، بما ألزمت به نفسها حين قبلت بتسجيل نفسها ضمن المشروع الرسمي الذي طرحه حاكم البلاد قبل عشرة أعوام من ذلك الوقت. فهذه الجمعيات ملزمة بكل بان لا تخرج عن الأطر والقوانين التي فرضها مجلس الوزراء على الوزارات والمؤسسات الرسمية، والتي تحول دون التحرك الحر الذي يتحدى شرعية الحكم أو يسعى لتغييره.

الجمعيات السياسية وجدت نفسها مرتهلة لتلك القوانين والأنظمة، وفضلت عدم مواجهة العائلة الحاكمة في هذه الدوائر. وفي المقابل كان المد الثوري يتصاعد يوماً ويفرض أجندة أوسع مدى مما تسعى الجمعيات السياسية لتحقيقه أو ما يسمح لها النظام بالتحرك من أجله. وبأسلوب ملخص: فإن الثورة المتصاعدة كانت تسعى لخلق واقع جديد ضمن أطر جديدة غير مسبقة، منها ما يلي:

أولاً: أن الثورة جاءت لتلغي الحواجز والحدود والقيود التي فرضها الحكم العائلي على البلاد وقام بتقنينها عبر الدستور الذي فرضه على البلاد في 2002، فهي تتحرك خارج نطاق «المسوح»، وتبيح لنفسها الممنوعات السياسية، وما أكثرها.

ثانياً: أن الحراك الشعبي عمد من اليوم الأول للإلغاء ما يسمى «هبة الدولة» التي نظر إليها أنها تسلطية تمارس التعسف والاستبداد وتصادر الحقوق الطبيعية للمواطنين. وتعتمد هذا الحراك استهداف «الدولة» في أشد مفاصلها إيلاماً. فالدولة التي لا تحترم مواطنيها وحقوقهم لا هبة لها، ويجب كسر تلك الهبة بإزديادها وتحدي رموزها ومخالفة أوامرها التعسفية. فلا هبة للدولة إذا فقد المواطن أمنه وحقوقه وإنسانيته.

ثالثاً: أن ما حدث في الأسبوع الأول بعد انطلاق الثورة قفز بالواقع السياسي إلى مستويات غير مسبقة، فقد تحطمت حواجز الخوف تماماً. ومن أسباب ذلك أن النظام استخدم أهم ما لديه من أسلحة، فاعتادها الثوار وتطبعوا عليها. فحين لجأ لاستخدام القوة خصوصاً الرصاص الحي لقتل المتظاهرين في اليومين الأولين (14 و 15 فبراير) فإنه استنفذ قوته الرادعة، فلم يعد التهديد بالقتل مرعباً للثوار، فأصبحوا يتحدون النظام بعد أن اخترقوا خط دفاعه الأول، واستسهلوا الموت ولم يعبأوا بالقمع الذي تمارسه قواته.

رابعاً: أن ثقافة جديدة فرضت نفسها على الجماهير وانتشرت بفضل العقل الجمعي الذي عم الساحة. فبينما كانت هناك ثقافة بثتها الجمعيات السياسية بإقرار الدستور الخليفي عملياً،

بين الحل السياسي والحل المبدئي الشامل يحتدم النقاش بين من يعينهم أمر البحرين، خصوصاً منذ اندلاع الثورة الحالية في 14 فبراير 2011. ومع أن مريدي كل من الفريقين يعملون بقدر من التوافق والتعاون الذي يتوسع أحياناً ويضيق أخرى، إلا أن السجال الفكري لا يغيب عن الساحة، خصوصاً حين يتظاهر النظام بالرغبة في ما يسميه «الحوار»، أو يتصل أحد وكلائه بطرف في المعارضة السياسية.

1. محاولة للتهدئة وإنهاء الحراك

منذ الأسبوع الأول لانطلاقها أطلقت دعوات «الحوار» من قبل ولي العهد في الحكم بالبحرين. تلك الدعوة انطلقت في أجواء مختلفة تماماً، فقد كان الشعب سيد الموقف تماماً، وكانت العائلة الحاكمة محاصرة في قصورها. كما كانت أجواء الربيع العربي تفوح بعطر التغيير الديمقراطي وتنضح بالأمل في نفوس الكثيرين. يومها كانت تلك المبادرة تعبيراً عن رغبة في وضع حد للثورة ومحاولة لكسر شوكتها. واتضح بعد الجلسة الأولى أمور عديدة:

أولاً: أنها لم تكن جادة إطلاقاً، بل محاولة لتهدئة الوضع وإنهاء الحراك الشعبي.

ثانياً: أنها طرحت لفحص نوايا المعارضة السياسية، وما إذا كانت قد تأثرت بالحراك الشعبي الذي كان يتصاعد يوماً، ولم تؤثر فيه سياسات القمع والقتل التي واجه النظام المواطنين بها في الأيام الأولى.

ثالثاً: أنها اقنعت المعارضة السياسية بأن ولي العهد كان ضعيفاً، وأنه لا يملك القرار، بل كان يتظاهر بأنه «الوجه الوديع» لنظام شرس لا يرعوي عن القتل والمواجهة القاسية.

رابعاً: أن المعارضة السياسية كانت هي الأخرى محاصرة بالسقف المرتفع للثورة التي خرجت عن المألوف في الأشكال الاحتجاجية وتجاوز دوائر الخوف

خامساً: أنها كانت تهول للتوصل لحل سياسي يرضي قطاعاً واسعاً من الجماهير، ولا يكسر الأطر الخليجية التي وضعتها العائلات الحاكمة ودعمتها القوى الغربية خصوصاً بريطانيا.

سادساً: أن البحث عن الحل السياسي جاء متأخراً وضعيفاً ومحاصراً بالتهديدات الخارجية خصوصاً من «الشقيقة الكبرى»، وأن المحاور عن النظام كان الطرف الأضعف في دائرة القرار، وبالتالي لم يكن هناك أي ضمان بأن أي اتفاق يتم التوصل إليه سيجد طريقه للتنفيذ.

2. المد الثوري يفرض أجندته.. وتحطم حواجز الخوف

كان ما يسمى «مبادرة ولي العهد» وبنودها السبعة، بداية لقدر من التصعد في جبهة المعارضة. هذا التصعد أخذ في

شملة وحزم امره والسعى لاسقاط نظام الحكم العائلى. وجاءت الثورة لتبلور مشروع التغيير بشكل غير مسبوق. فما جرى في الاعوام الثلاثة الماضية من استهداف للشعب اظهر عمق عداء العائلة الحاكمة للشعب البحرين. والواضح ان قطاعا واسعا من هذا الشعب حسم امره وقرر خوض معركة الوجود الى النهاية، وانه لا جدوى من التعويل على اصلاح نظام يستعصى على التغيير والاصلاح.

3. ماذا يريد الاصلاحيون؟

منذ ان فرض الحاكم الحالى على البلاد دستوره في العام 2002 حدث شرخ كبير في الموقف الشعبى، وتبلور تياران: احدهما سعى للتعايش مع الحاكم ودستوره وفق مقولات عديدة من بينها: استنقاذ ما يمكن، او «خذ وطالب» او «تقليل الضرر». وتقوم هذه المقولات على قناعة بعدم امكان الحصول على اكثر مما هو متاح، وان النظام مدعوم من قوى اقليمية ودولية، وان من العبث الاستمرار في تقديم التضحيات بدون طائل يرتجى. وتتأسس هذه المقولات كذلك على الحسابات السياسية والمادية التي تظهر التفوق المادي لنظام الحكم في مقابل المعارضة والقوى الشعبية. هذه المقولات تمت ترجمتها بمواقف عديدة. اولها الاعتراف الضمني بالدستور الذي فرضه الحاكم مع الاستمرار في انتقاده ورفع شعار تغييره. ثانيا: بناء على ذلك هرعت المجموعات السياسية ذات الایدولوجيات المتباينة لتسجيل نفسها رسميا كجمعيات سياسية، وفقا لما تريده العائلة الحاكمة التي اشترطت ذلك. وهنا حدث لغط كبير وضجة غير قليلة، فتأسس الخلاف المستقبلى آنذاك. ولما حان وقت انتخابات البرلمان الذي ينظم الدستور الخليفي شؤونه، حدث الانشقاق في صف التيار الاسلامى الشيعى الذي كان ممثلا آنذاك بجمعية الوفاق الوطنى الاسلامية، بين مؤيدين للمشاركة في تلك الانتخابات ومعارضين لها.

يعتقد اصحاب التيار الاصلاحى ان من غير المنطقى الاستمرار في الموقف الذي يعارض من خارج النظام السياسى، وان بالامكان تحقيق بعض الانجازات والاصلاحات من داخله، وان أقل ما يمكن تحقيقه من المشاركة الانتخابية تقليل الضرر، وان المشاركة تتيح للكوادر الاسلامية التدريب واكتساب الخبرات في العمل السياسى والدبلوماسى. كما ان المشاركة والحصول على اكبر كتلة نيابية يفتح الابواب للتواصل مع العالم من خلال المؤسسات الدبلوماسية والزيارات الميدانية. يعتقد المحسوبون على تيار الاصلاح السياسى ان التغيير الكبير صعب سواء من داخل النظام ام من خارجه، ولكن العمل من الداخل سيوفر فرصة لشئ من الاصلاح الذي قد يكون صغيرا او كبيرا. كما يرى اصحاب التيار ان الاوضاع المحلية والاقليمية ليست لصالح التغيير الجوهرى في النظام السياسى، وان النظام يمتلك اوراقا اكثر واقوى من المعارضة. كما يرون ان غالبية الشعب لا تريد

وذلك بتسجيل نفسها وفق بنوده، والمشاركة في الانتخابات «البرلمانية» وفق نصوصه، ظهرت ثقافة جديدة بضرورة احداث تغيير سياسى جوهرى في هوية الدولة وايدولوجيتها ونظام حكمها. وانعكست تلك الثقافة في المساحة التي تتسع بشكل مضطرد بين الشعب البحرانى الاصلى (بشيعته وسنته) والعائلة الحاكمة التي تحكم بالحديد والنار، وتستمد شرعيتها من سيطرتها بالقوة المادية فحسب.

خامساً: او الثورة عمقت الشعور الوطنى لدى غالبية المواطنين الاصليين. بدأ ذلك بادراك خطر مشروع النظام المؤسس على تغيير التركيبة الديمغرافية للبلاد، وتعمق بظهور مصاديق لذلك تمثلت بالتجنيس تارة والتمييز اخرى، وتبنى المشروع الطائفى الذي يشطر المجتمع وفق خطوط الانتماء المذهبى الثالثة، وتشويه تاريخ البلاد بالغاء كل ما سبق الاحتلال العائلة في 1783، وتبنى سياسات اعلامية تستهدف السكان الاصليين الذين عرفوا تاريخيا باسم «البحارنة». ساهمت الثورة في بث وعي شعبى بان بقاء الشعب يتطلب الحفاظ على هويته التاريخية والدينية والثقافية والتصدي لما تفرضه العائلة الحاكمة، ورفض العودة الى ما قبل الثورة او التعايش ضمن منظومة سياسية تهيم عليها تلك العائلة.

سادساً: تعمقت ثقافة المواجهة والتصدي والتضحية من اجل الوطن والحق والحرية والدين. فاختلط الحس الوطنى بالواجب الدينى، وتمازج الذوق الثقافى المعاصر مع التراث الذي يعود لقرون مضت والذي ساهم الأجداد في بلورته، سواء على مستوى العلم والتأليف والانتماء لآل بيت رسول الله، ام على صعيد الحرف المرتبطة بالحياة ومستلزماتها كالغوص والفن والزراعة وركوب البحر. فالشباب البحرانى اليوم يشعر باختلاف كبير مع المستوطنين الذين جاءت بهم العائلة الحاكمة لتستبدل بهم السكان الاصليين. ويوما بعد آخر شعر الشاب البحرانى بضرورة الصمود في مواجهة ما يسعى «الخوالد» لفرضه على البلاد من تشطير طائفى وتنازل عن السيادة للاجنى، واستدعاء القوات الخارجية لمواجهة السكان الاصليين. لقد تحولت المعركة السياسية الى حرب ابادة تشنها العائلة الحاكمة ضد السكان الاصليين، بعد ان ايقنت ان ثورة 14 فبراير شكلت نقطة تحول على كافة صعداً العلاقة بين الطرفين. ويوما بعد آخر ادرك الطرفان استحالة التعايش معا. فالعائلة الحاكمة اكتشفت ان شعب البحرين الذي دخل في صراع معها منذ تسعين عاما لن يتصالح معها يوما، وبالتالي فعليها ان تضعف وجوده السياسى الى حد يعادل الابداء. فعمدت للاساليب التي ذكرت اعلاه وفي مقدمتها التجنيس السياسى. اما الشعب فقد ادرك ايضا ان مقولة اصلاح النظام السياسى في ظل الحكم العائلى مستحيل، ولا يمكن اقامة نظام ديمقراطى في البلد ما دام آل خليفة حكاما. وعليه فاما ان يستسلم لما يريدونه، ويصمت على سياساتهم التي ستؤدى الى اضعاف وجوده تماما، او لملمة

والشباب والنساء والأطفال بلغ مستويات غير مسبوقة من الوحشية والسادية، واستقدامه قوات الاحتلال السعودية كشف حقيقة نواياه واستعداداته لارتكاب أبشع الجرائم بحق الوطن والشعب. كما أن هدمه المساجد وهتكه الحرمات والأعراض وقتل النفوس واستخدام الغازات الكيماوية، كل ذلك أصبح مانعا يحول دون التعايش مع الخليفيين، مهما كلفت مناكفتهم والتصدي لعدوانهم.

ثالثاً: إن تجربة المشاركة ضمن أطر النظام الخليفي أثبتت عدم قدرتها على تحقيق أي تغيير يذكر. كانت المرة الأولى التي اعترف بها البحرينيون بالحكم الخليفي في دستور 1973. فقبل ذلك كان البريطانيون يحكمون البلاد عملياً ما بين 1820 و 1971، أي 150 عاماً، ولم يكن الخليفيون حكماً إلا بمعنى الوكلاء للبريطانيين. وحين ألغى الحاكم الحالي تلك الوثيقة واستبدلها بدستوره الذي فرضه على الشعب في 2002. دعا إسقاط النظام يرون ضرورة حرمان الخليفيين من الشرعية الشعبية وعدم تمكينهم من الحكم مرة أخرى. فمهما كانت المبررات، فإن كلام الإمام زين العابدين لأحد أصحابه «فما أقل ما أعطوك في قدر ما أخذوا منك، وما أيسر ما عمروا لك في جنب ما خربوا عليك» سيظل ملزماً للمؤمنين الذين ألوا على أنفسهم أن لا يقاروا على كظة ظالم.

رابعاً: إن حرمان الخليفيين من الشرعية الشعبية بمقاطعة نظامهم ضرورة لإسقاطهم مستقبلاً. أما التصالح معهم تحت أي سقف فلن يوفر للشعب مطالبه الأساسية التي تتمثل أساساً في الإجابة على سؤالين: من يحكم البحرين؟ وكيف؟ وبالتالي فسيظل تيار التغيير مصراً على مقاطعة الحكم الخليفي على غرار ما حدث مع نظام صدام حسين طوال 35 عاماً. فقد كانت تلك المقاطعة ضرورة لإسقاطه عندما توفرت الظروف. أما التصالح معه فهو تمديد لتأشيرة الإقامة التي يحتاجها للبقاء في الحكم.

خامساً: إن القطيعة الكاملة بين الشعب والعائلة الحاكمة تعني، إذا استمرت، تعميق ثقافة التحرر وتؤدي بالتدرج لاقناع حلفائها بعدم الجدوى من دعمها ما دامت مرفوضة تماماً من قبل الشعب الذي تحكمه. وقد أثبتت تجربة المشاركة في الانتخابات قبل الثورة أنها كانت بمثابة شريان الحياة للنظام الحاكم، فقد ظهر للعالم بأنه مقبول من الشعب وأن لديه شعبية دستورية، وأنه يمارس الديمقراطية من خلال الانتخابات، وأنه ليس من حق أحد معارضته خارج نصوص دستور 2002، الأمر الذي أوصل المعارضة في تلك الفترة إلى أدنى مستوياتها. ولم تؤد المشاركة إلى نتائج تذكر، بل عجز المشاركون عن استجواب مسؤول واحد عن التعذيب، أو إطلاق سراح المعتقلين الذين اعتقلوا في صيف 2010، ولم يستطيعوا وقف التجنيس السياسي الذي هو خطوة متقدمة على طريق إبادة الشعب الأصلي، ولم يوقفوا التمييز. وكل ما يمكن أن يدعيه المشاركون أنهم ربما ساهموا

الدخول في متهاتات النضال السياسي الذي تواصل عقوداً، وأن من الأفضل السعي لتطوير المستويات المعيشية واكتساب خبرات تؤدي تدريجياً لتطوير مستوى التمثيل السياسي للمواطنين الشيعة.

4. تيار التغيير الشامل

تبلور هذا التيار بعد حدوث التصدع في جسد الوفاق في 2006، بعد أن اتضح أن الجمعية تتجه نحو المشاركة في الانتخابات النيابية. قرار الجمعية هذا كان مختلفاً عن قرار المقاطعة الذي اتخذته في 2002 بمقاطعة تلك الانتخابات. وشيئاً فشيئاً تبلورت ملامح التيار من خلال فعاليات رموزه خصوصاً الاستاذين عبد الوهاب حسين وحسن مشيمع والدكتور عبد الجليل السنكيس. وتواصل عمل هذا التيار بشكل أقلق النظام كثيراً. وفي صيف العام 2010 ارتكب النظام خطأً قد يؤدي إلى سقوطه لاحقاً. فقد شن حملة اعتقالات واسعة في صفوف ذلك التيار شملت قياداته ونشطاءه الميدانيين، وعاملتهم بوحشية غير مسبوقة. وضمن حملات الاعتقال التي استمرت شهرين تقريباً تم اختطاف أكثر من سبعين ناشطاً لفترات تتراوح بين يوم وخمسة أيام تعرض كل منهم خلالها لأبشع أصناف التعذيب. هذه الحملة خلقت أجواء من السخط الشعبي الذي تفجر غضباً بعد أقل من ستة شهور. ولولا تلك الحملة الشعواء ضد الشعب لما نجحت الدعوة للثورة.

منذ أن أطلق شباب الثورة شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» و أصبح شعارهم اليومي المفضل «شعارنا إلى الأبد، يسقط حمد، يسقط حمد» أصبح واضحاً أن البلاد دخلت مرحلة جديدة في تاريخها، ستكون حاسمة. فإما أن يفنى الشعب أو يسقط نظام الحكم. صحيح أن النظام قام بإجراءات كثيرة في السنوات الأخيرة لحماية نفسه وضمان بقائه، خصوصاً مشروع التغيير السكاني، إلا أن أشكال وجوده أقوى كثيراً من محاولات الحفاظ عليه. ولذلك تبلور الموقف المطالب بتغيير النظام السياسي أو إسقاط النظام. ومع تواصل القمع السلطوي تتعمق القناعة بضرورة التغيير وحتميته. فما المرتكزات التي ينطلق منها دعاة التغيير الشامل؟

5. مرتكزات دعاة التغيير الشامل

ويمكن رصد بعض هذه المرتكزات في ما يلي:

أولاً: أن أكثر من تسعين عاماً من النضال الوطني ضد النظام أكدت قدرة الشعب على مواصلة الكفاح، وفشل الحكم وداعميه في كسر شوكة الشعب. وبالتالي فالاستمرار في النضال وعدم التراجع ضرورة للأجهزة على النظام.

ثانياً: أن معاناة الشعب في السنوات الأخيرة وطريقة تعامل النظام معه أظهرت بما لا يدع مجالاً للشك عداوة العميق للبحرانيين. فالتعذيب الذي مارسه بحق العلماء والرموز

الدستور وتفعيل المجلس الوطني سيضر بمصالحهم على المدى البعيد. وبجرة قلم واحدة اصدر الحاكم السابق، بتوجيه من اخيه رئيس الوزراء، قرارا بتعليق العمل بمواد الدستور وحل المجلس الوطني، وادخال الشعب في الحقبة السوداء التي تواصلت عقودا.

ثامناً: ان اسقاط النظام اصبح شعارا وطنيا، رفعه الثوار واستمروا عليه ويصرون على تحقيقه. وهذا يمثل تغيرا في الثقافة الشعبية التي كانت تخشى التعرض للعائلة الحاكمة ورموزها. اما اليوم فالمطالبة باسقاط النظام وشعار «يسقط حمد» اصبحا عنوانا للتحرك الشعبي الذي لا يتوقف ابدا، ليلا ونهارا. وبرغم التضحيات الجسيمة التي قدمها الشعب من شهداء وسجناء ومطاردين فالواضح ان المعاناة المتصاعدة تعمق القناعة الشعبية باسقاط النظام. والمشروع الاسقاطي منسجم تماما مع الشعار الشعبي، ولا يتضارب مع تطلعات الشارع الذي لم يزد النضال الا وعيا وثباتا وايمانا بحتمية النصر.

تاسعاً: ان اصحاب مشروع اسقاط النظام يعتقدون ان التخلص من الحكم الفاسد ضرورة دينية وانسانية، وان من غير الممكن اقامة العدل في ظل حكم قبلي يقوم على مبدأ الاستخلاف ويعتقد ان الحكم حق وتشريف وتفويض إلهي يخول صاحبه العمل كما يشاء. هؤلاء لا يعتقدون ان علاقة شعب البحرين بالعائلة الحاكمة «أزلية» وليست من الثوابت الوطنية، ولا تنسجم مع روح العصر والتطور التي تقتضي الشراكة السياسية وتقوم على مبادئ التعددية والرقابة والمحاسبة. وعليه يرون ان اسقاط النظام، بالاضافة لكونه مسؤولية كبرى، فانه ممكن جدا سواء وفقا للقوانين المادية التي تمنع استمرار الحكم الظالم (الحكم يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم) ام من منظور الحتمية الدينية التي لا تطلب من المؤمنين بها الا الصبر والتقوى (بلى ان تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا، يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين)، ام من زاوية التطورات الاقليمية التي شهدت صعود قوى كان اهلها مظلومين وسقوط حكام مارسوا الظلم بدون حدود وامتلكوا اموال قارون «فتلك مساكنهم لم تسكن من بعدهم الا قليلا، وكنا نحن الوارثين». ان ايمان الاسقاطيين ينطلق من العمل المتواصل على الصعدان الميدانية والسياسية والتربوية والتحليل السياسي الذي يشير الى سقوط بعض القوى الاقليمية التي فشلت في تطوير نفسها وتصر على ابقاء نظامها السياسي متخلفا (وفي مقدمتها السعودية). وقبل كل شيء وبعده فانهم يبذلون جهدهم ويستعدون وفق الاستطاعة «واعدوا لهم ما استطعتم»، ويتركون الباقي للمدد الغيبي الموعود.

في تحقيق تحسين طفيف في القضايا المعاشية. وهذه ليست مهمة السياسيين، بل مسؤولية النقابات والاتحادات العمالية. وقد استفاد النظام كثيرا من تلك التجربة التي اظهرتهم نظاما شرعيا مستندا الى دستور يسمح بالمشاركة والمحاسبة الظاهرية. كانت تجربة مرة في نظر الشعب الذي انفجر غيظا في ربيع 2011.

سادساً: ان سقوط الانظمة لا يحدث بطريقة واحدة، بل ما اكثر الطرق التي تؤدي لسقوط الديكتاتوريات، وما اكثر العوامل المحلية او الاقليمية او الدولية التي تتضافر لتطيح برؤوس الاستبداد. والبحرين ليست حالة شاذة. وبقطع كافة خطوط التواصل مع العائلة الحاكمة، وسد الطرق امام اية محاولة لامدادهم بحبل يطيل حياة نظامهم، ستصبح مهمة التغيير اسهل كثيرا، خصوصا في ضوء التغيرات الاقليمية المتوقعة. ومن لا يعتقد بحتمية حدوث هذه التطورات فانه لا يقرأ الواقع ولا ينظر بتفحص الى ما حوله. فمن كان يعتقد ان مجلس التعاون الخليجي سينقسم على نفسه علنا مرتين في غضون شهرين؟ الاولى في «حوار المنامة» حين رفضت سلطنة عمان مشروع الاتحاد الخليجي التي تسعى السعودية لفرضه على المنطقة، والثانية حين سحبت ثلاث عائلات خليجية سفراءها من الدوحة احتجاجا على السياسات القطرية خصوصا دعم الدوحة للاخوان المسلمين واصرارها على تشغيل قناة الجزيرة. هذه التطورات تحدث بدون توقف، فاذا استمر الحراك الشعبي البحراني ضد العائلة الحاكمة، مع وجود قطيعة كاملة لدى ابناء الشعب، فستتوفر ظروف التغيير يوما. فالصراعات الاقليمية والمحلية ليست مستبعدة، بل متوقعة خصوصا في ظل غياب انظمة برلمانية تمارس الشعوب دورها من خلال نوابها فيها. ان التناقضات التي تعيشها دول المنطقة كفيلة بخلق الظروف المؤاتية للتغيير يوما. لان البديل هو التخلي عن مشروع التغيير والاعتماد على الحوار مع عصابة متحكمة بكل شيء. فان ذلك لن يحقق شيئا ولن يؤدي الى تغيير حقيقي.

سابعاً: ان اي تغيير سياسي اقل من اسقاط الحكم العائلي، حسب ما تطرح الجمعيات السياسية، يجب ان يسحب اسباب القوة التي توفر للعائلة الحاكمة القدرة على قمع الشعب دائما. وهناك قطاعات خمسة يجب تحريرها من ايدي العائلة الحاكمة، وهي الجيش والامن والشرطة و القضاء والاعلام. فهذه القطاعات يجب ان تكون بايدي الشعب، وليس بايدي العائلة الحاكمة التي اساءت استخدامها وحولت وظائفها من توجهاتها الوطنية ودورها الشعبي الى وسائل بايدي رموز العائلة الحاكمة تتيح لها قمع المواطنين. هذا، يعني ان اي اتفاق مستقبلي مع هذه العائلة سيستمر طالما ضمن مصالح العائلة، فاذا شعرت بان مصالحها تضررت فستستعمل القطاعات الخمسة المذكورة لضرب الشعب والغاء الاتفاقات من طرف واحد. وهذا ما حدث في 1975 حين رأى النظام الحاكم ان استمرار العمل بمواد



سعيد الشهابي

معارض سياسي وباحث بحريني وصحافي، يرأس حركة أحرار البحرين. حاصل على درجتي البكالوريوس والدكتوراه (في هندسة التحكم) من جامعة "سي تي اوف لندن".
رئيس تحرير اسبوعية "العالم" في لندن من 1983-1999 وهو عضو مجلس امناء اثنتين من الجمعيات الخيرية الإسلامية الموجودة في لندن، هما دار الحكمة ومؤسسة الابرار الاسلامية، ويكتب بانتظام في جريدة القدس العربي الصادرة في لندن وايضا في "مسلم نيوز". ويصدر نشرة "أبرار" (Abrar) باللغتين العربية والانجليزية. ومن بين أشهر مؤلفاته كتاب بعنوان "البحرين في الوثائق البريطانية".

حول مركز البحرين للدراسات في لندن

تزايد الحديث عن مملكة البحرين والتحديات التي تواجهها مع تزايد حدة الأزمة السياسية فيها منذ 14 فبراير 2011، حين برزت البحرين كإحدى انتفاضات الربيع العربي.

لقد طرح ذلك أسئلة جوهرية عن الحالة البحرينية وتعقيداتها، رغم كونها تعيش وسط دول محافظة و"هادئة"، كما توصف.

وقد شجع الاهتمام الدولي بأحداث البحرين، وكذا نقص المعرفة بها، إلى تأسيس "مركز البحرين للدراسات في لندن" في 3 مايو 2012، كمركز بحثي مستقل، يهدف إلى دراسة الحدث البحريني، والعوامل المؤثرة فيه، ومآلاته المستقبلية.

ويشتغل المركز بإعداد ونشر البحوث والدراسات، وتنظيم حلقات النقاش في الشأن البحريني، في المجالات الاستراتيجية: سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا، وما يتصل بعلاقات البحرين الخليجية والعربية والاقليمية والدولية.

يشجع المركز النقاشات والحوارات في الشأن البحريني، ويسعى إلى زيادة اهتمام الباحثين وصناع القرار والفاعلين في الرأي العام وتحفيزهم على تناول الأبعاد المختلفة للمسألة البحرينية.

ويأمل المركز أن يساهم ذلك في فهم أعمق لما يجري في البحرين.

- القضايا البحثية محل الاهتمام:
- يولي المركز عناية خاصة لكل ما يتصل بالحالة البحرينية، خصوصا ما يتعلق بالتالي:
- القضايا السياسية.
- الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.
- قضايا حقوق الانسان.
- الشؤون القانونية والدستورية.
- قضايا التسلح والدفاع والأمن.
- الاعلام (الميديا).
- التشابكات الخليجية والعربية والاقليمية والدولية للمسألة البحرينية.
- الاقتصاد والنفط.
- كما يولي المركز اهتمامه بالتحول الديمقراطي في دول الخليج والمنطقة العربية.

لنطرح أفكار بحثية، والتقدم للكتابة في المواضيع المطروحة، والتعرف على الضوا البحثية، يرجى التواصل مع رئيس المركز على العنوان البريدي التالي: director@bcsl.org.uk

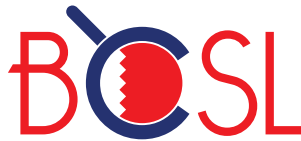
للاستفسارات العامة، يرجى التواصل مع المركز على العنوان البريد التالي: info@bcsl.org.uk



مرتكزات المشروع التغيري في البحرين

26 أغسطس 2014

جميع الحقوق محفوظة ©



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcs1.org.uk
info@bcs1.org.uk